

Distr.  
GENERAL

A/54/440  
4 October 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال  
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير  
المقدمة من المقررین والممثليں الخاصین

### حالة حقوق الإنسان في ميانمار

#### مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيي إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي أعده راجسومر للا، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنى بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، عملا بقرار اللجنة ١٧/١٩٩٩ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

## المرفق

تقرير مؤقت عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار أعده المقرر الخاص  
للجنة حقوق الإنسان عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
٢٣١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٣ - ١ ..... مقدمة - أولاً
٣	٢٠ - ٤ ..... ممارسة الحقوق المدنية والسياسية - ثانياً
٢	١٨ - ٤ ..... التدابير المؤثرة تأثيراً سيئاً على الحكم الديمقراطي - ألف
٦	٢٠ - ١٩ ..... أحوال السجن - باء
٧	٣٠ - ٢١ ..... السُّخرة - ثالثاً
٩	٣٧ - ٣١ ..... الحالة في ولايات الأقليات الإثنية - رابعاً
١١	٤٩ - ٣٨ ..... برامج الأمم المتحدة في ميانمار - خامساً
١٣	٥٥ - ٥٠ ..... الاستنتاجات والتوصيات - سادساً

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير المؤقت مقدم عملاً بالفقرة ٨ (أ) من قرار لجنة حقوق الإنسان ١٧/١٩٩٩ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٢ - ويود المقرر الخاص أن يشير إلى أنه، منذ تعيينه في حزيران/يونيه ١٩٩٦، ما زال ينتظر حتى الآن أن تسمح له حكومة ميانمار برؤية الحالة على أرض الواقع، بالرغم من الطلبات المتكررة من الجمعية العامة وللجنة حقوق الإنسان بأن يكون له حق الدخول المباشر إلى ميانمار. وفي القرار الأخير للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار حثت اللجنة حكومة ميانمار على التعاون الكامل، دونزيد من التأخير، مع المقرر الخاص، والسماح له، دون شروط مسبقة، بالقيام ببعثة ميدانية وإقامة صلات مباشرة مع الحكومة وسائر القطاعات المعنية في المجتمع، وأن تمكنه بهذه الطريقة من الاطلاع بولايته على نحو تام. ويأسف المقرر الخاص لأن حكومة ميانمار ما زالت غير مستعدة لإجراء حوار بناء مع آليات حقوق الإنسان التي أنشأتها الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال.

٣ - وهذا التقرير المؤقت يستند إلى معلومات تلقاها المقرر الخاص حتى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ وينبغي قراءته بالاقتران مع التقرير الأخير للمقرر الخاص المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/35).

## ثانيا - ممارسة الحقوق المدنية والسياسية

### **ألف - التدابير المؤثرة تأثيراً سيئاً على الحكم الديمقراطي**

٤ - تفيد الكثير من الأباء أن الأحزاب السياسية المعارضة ما زالت تتعرض لرقابة مكثفة ومستمرة من جانب النظام، تهدف إلى تقييد أنشطتها وحظر أعضاء الأحزاب السياسية من مغادرة مناطقهم المحلية. وتحظر الأوامر والتوجيهات القائمة الصادرة من مجلس الدولة للسلم والتنمية على أعضاء الأحزاب السياسية مغادرة مناطقهم المحلية أو حتى منازلهم دون ترخيص سابق من السلطات؛ وي تعرض المخالفون للأوامر للتوفيق والاستجواب من جانب الشرطة أو عملاء الاستخبارات العسكرية. ويقال أن هدف هذه التوجيهات هو ممارسة الضغط والتهديد. وقد حدثت في الواقع بأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية إلى الاستقالة. وعلى سبيل المثال، ذكر أن في ولاية كاشن، قل عدد من ما يزيد عن ٣٠٠٠ إلى نحو ٣٠٠٠ قاتلت السلطات بحل عدد من لجان الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية العاملة في جميع أنحاء البلد وأغلقت مكاتبها بالقوة.

٥ - وكنتيجة لانتشار إشاعات بوقوع ثورة جماهيرية مخطط لها في يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ المعروفة أيضاً بـ ٩-٩-٩، ذكر أن ما يزيد عن ١٠٠ شخص قد جرى القبض عليهم في الشهور الثلاثة الماضية في يانغون وغيرها من المقاطعات.

٦ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ذكر أن النظام قد أعاد اجتماعاً نظمته الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في يانغون للاحتفال بالذكرى السنوية لقيام المعارضة بتكوين لجنة لتمثيل الأشخاص المنتخبين في الانتخابات العامة التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٠. وذكر أن الشرطة أغلقت الشوارع المؤدية إلى مقر الحزب، ولم تسمح سوى لأعضاء الحزب بالمرور. ومنع الصحافيين وعامة الجمهور. وشملت التدابير الأخرى الرامية إلى تعطيل الاجتماع منع الأفراد القادمين من خارج يانغون من الحضور، واحتجاز الأفراد غير الأعضاء في الحزب المشتركين في الأعمال التحضيرية للاجتماع.

٧ - وفي الفترة بين ١٩ و٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، ذكر أن سلطات الولاية قد قبضت في باغو، في وسط ميانمار، على جماعة من ١٩ شخصاً، ورغم أن ذلك كان له صلة بالخطف لمسيرة في ١٩ تموز/يوليه للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية والخمسين لاغتيال الجنرال أوين سان. ومن ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه، وزعت نشرات وكتبت يافطات على الجدران عن طريق رش البوبيات للإعلان عن المسيرة التي كان يعتزم أن تبين التأييد للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ولخفض أسعار الأغذية، وتحسين مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وثمة طفلة عمرها ٣ سنوات اسمها ثينت وونا ذن، وهي ابنة الناشطة كياو وونا، كانت مع أمها التي هي أحد أعضاء جماعة الـ ١٩، عندما قبض عليها. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أفرج عن ثينت وونا ذن؛ ومع ذلك ما زالت أمها، وما خن لين، وما خن لين ليه، و ١٧ من السجناء الآخرين محتجزين، و ٦ من هؤلاء من أفراد أسرة كياو وونا.

٨ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنى بمسألة التعذيب والمقرر الخاص للجنة المعنى بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير بإرسال رسالة مشتركة إلى حكومة ميانمار لصالح أعضاء الجماعة، وهو ما خن لين ليه (٣٣ سنة) وابنته، وأي سويه (٥٥ سنة)، وداو تن تن (٥٠ سنة)، وكياو أوو (٣٣ سنة)، وزاو ميينت (٤٩ سنة)، وداو تن تن (٤٧ سنة)، وكو زاو زاو لات (٢٠ سنة)، وباشيت (٤٨ سنة)، ويه تنت (٤٥ سنة)، وين ميينت (٤٥ سنة)، ودكتور شويه بو (٤٥ سنة)، وما ثيدا هتواوي (٢٠ سنة)، وكو لوين ماو ميينت (٢٧ سنة)، وكو ميينت أوو (٣٠ سنة)، وكو أه تاي لاي (٢١ سنة)، وكو هلا وين (٢٣ سنة)، وطبيتان في منتصف الأربعينات لم يذكر اسمهما، وأعرب في الرسالة عن الخوف على سلامة المحتجزين خلال استجوابهم في مراكز الاحتجاز المختلفة من جانب فرع الاستخبارات العسكرية المحلي (أع ٣) بما في ذلك القلق من احتمال تعرضهم لخطر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

٩ - وفيما يتعلق بالحالة المذكورة أعلاه، لوحظ أنه بينما يبدو أن المعارضين السياسيين هم الأهداف الرئيسية، فلكي يتمنى تهديد جميع أنشطة المعارضة والقضاء عليها، تستهدف أسرهم أيضاً. وقيل إن الاستخبارات العسكرية (أع) قد قبضت على زوجة كياو وونا وابنته لأنها لم تستطع العثور عليه.

١٠ - وفي صحيفة معلومات حكومية مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، نفت السلطات نفياً باتاً الادعاء بأن طفلة عمرها ٣ سنوات قد أحتجزت. وذكرت الصحيفة أن الأفراد قد استدعوا لسؤالهم في باغو لأن نشرات طبعتها جماعة إرهابية مسلحة تدعو إلى إثارة قلائل مدنية في ٩-٩-٩-٩ قد وجدت مخبأة في

منزل كياو وونا وبعض الأماكن الأخرى في ١٧ تموز/يوليه. وكان السبب الوحيد لاستدعاء هؤلاء الأفراد للاستجواب هو أنشطتهم وصلتهم بالجماعة الإلحادية المسلحة الخارجة على القانون وتورطهم معها.

١١ - ويلاحظ المقرر الخاص أنه حتى الآن لم تعط معلومات لتوضيح ما إذا كان الأفراد المعتدين قد وجه إليهم اتهام رسمي بارتكاب فعل جرمي، وما إذا كان أفراد أسرهم أو ممثليهم القانونيين قد منحوا حق الوصول إليهم.

١٢ - وذكر أيضاً أنه في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٩، قبضت الاستخبارات العسكرية على كياو أوونغ (٢٣ سنة، تاجر)، وكياو مِن هتون (٤٠ سنة، طالب)، وببيو واي (١٩ سنة، طالب)، وموانغ صو (١٨ سنة، طالب)، في منزلهم في باغو ويجري احتجازهم حالياً في مركز استجواب أ٤ في باغو. وقيل إن عملية القبض هذه كانت جزءاً من إجراءات اتخاذها النظام ضد مجموعة من التظاهرات الصغيرة وغير ذلك من مظاهر الاحتجاج في باغو، والتي تبين شيوخ عدم الرضا بالحالة السياسية للبلد. ويقال إن اثنين من آباء الأفراد المذكورين أعلاه قد طردوه من أعمالهم كنتيجة لأنشطة ابنيهما. ويقال أيضاً إن الأسرتين معرضتان لفقد منزلهما، وهما جزء من مجتمع سكني لموظفي الخدمة المدنية.

١٣ - وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، بعث الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي التابع للجنة حقوق الإنسان بر رسالة إلى حكومة ميانمار لصالح الأفراد المذكورين أعلاه. ولا يزال الفريق العامل ينتظر الرد.

١٤ - وقد قيل إنه قُبض على تسعة ضباط عسكريين فضلاً عن جنديين عاديين في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩ في بلدة بابون، ولاية كارين، على أساس ما زعم من قيامهم بتوزيع نشرات وملصقات كبيرة وصغيرة تدعى إلى الديمقراطية ومحاولتهم تنظيم زملائهم العسكريين للاشتراك في الحركة الموالية للديمقراطية التي تتزعمها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ويقال إن الاستخبارات العسكرية تحتجزهم حالياً وتقوم باستجوابهم. وأسماء المقبوض عليهم كما وردت للمقرر الخاص هي للأفراد التاليين: الملازم كياو ثورا؛ الملازم موانغ أوونغ هتاي لوين؛ الملازم أوكر ميينت؛ الملازم ميينت زاو؛ الملازم كياو زايا؛ الملازم ثان وين؛ العريف الثاني ساين ثوانغ؛ والعريف الثاني ميينت كيو.

١٥ - وقد تلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات عن عدة طلاب قُبض عليهم في خريف العام الماضي لمشاركتهم في المظاهرات من أجل استرداد حقوقهم المدنية والسياسية. وكما أشار المقرر الخاص في الفرص التي أتيحت له، ثمة أوامر تنفيذية عديدة تُلزم الكثير من نواحي السلوك المدني العادي، وتقرر عقوبات غير ملائمة بدرجة كبيرة، وترخص التوقيف والاحتجاز دون إشراف أو مراجعة من الجهات القضائية. وهذا لا بد أن يؤدي إلى استنتاج أن عدداً كبيراً من جميع عمليات التوقيف والاحتجاز هي عمليات تعسفية إذا قياسها بالمعايير الدولية. ويرد أدناه مثالاً لطالبين أحدهما أعطي اسمه مينا للمرء الخاص حيث انتهكت حقوقهما في الحماية من التوقيف والاحتجاز التعسفيين، وفي محاكمة عادلة، وفي الحماية من سوء المعاملة والعقوبات غير الملائمة.

١٦ - التحق ثُت وين أونغ بالمدرسة الثانوية رقم ٥ للتعليم الأساسي في بلدة تامويه حيث تعيش أسرته. وقد طُرد من المدرسة في عام ١٩٩١ لقيامه بما سُمي أنشطة سياسية، وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه احتجز لمدة تسعة أشهر قيل إنه عَذَب خلالها تعذيباً شديداً. وعقب مظاهرات الطلبة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨، عندما نظم الطلاب مظاهرات صغيرة للاحتجاج على سوء نوعية التعليم وحالة حقوق الإنسان، قُبض عليه وذكر أنه حُكم عليه بـ ٥٢ سنة سجن. وقيل كذلك إن الحكم زيد بعد ذلك بمدة ٧ سنوات أخرى.

١٧ - وتفيد الأنباء أن مكان وجود ثت وين أونغ حالياً غير معروف. ووفقاً للأنباء التي وردت، احتجز ثت وين أونغ مبدئياً في سجن إنساين في يانغون، في حبس انفرادي. ومع ذلك، قيل إن السلطات العسكرية قامت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٩ بنقل المئات من السجناء السياسيين من سجن إنساين إلى سجون نائية في أماكن أخرى من البلد. وقد نُقل ثت وين أونغ كجزء من هذه العملية إلى سجن مييتكيينا. وهناك قلق بالغ بشأن حالته الصحية الراهنة في الحبس نظراً لما قيل من أنه قد عَذَب بالفعل خلال فترة سجنه السابقة في عام ١٩٩١.

١٨ - أما ميو من زاو فكان طالباً في الصف الثاني في قسم اللغة الانكليزية. وقد قُبض عليه مع نحو ٣٠٠ طالب آخرين، خلال المظاهرات التي جرت في حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقبض على ميو من زاو في الشارع في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ واتُّهم بإثارة القلاقل. وذكر أنه قد حُكم عليه بالسجن لمدة ٣٨ سنة، زيدت بعد ذلك إلى ٥٢ سنة. وميو من زاو محتجز حالياً في سجن باشين/باسيين، حيث نُقل إلى هناك في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٩ مع سجناء آخرين.

#### باء - أحوال السجن

١٩ - لاحظ المقرر الخاص بارتياح أن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد وصلت إلى اتفاق شفهي مع مجلس الدولة للسلم والتنمية يسمح لموظفي اللجنة بالوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز في ميانمار. ومن المقرر أن تجري الزيارات وفقاً للإجراءات الموحدة التي تتبعها اللجنة. ووفقاً لذلك بدأت اللجنة، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، زيارة المحتجزين والسجناء في سجن إنساين.

٢٠ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أعلنت اللجنة أنه لأول مرة في ميانمار زارت أفرقة اللجنة أكثر من ١٨٠٠٠ من المحتجزين وسجلت ما يزيد عن ٦٠٠ محتجز من المحتجزين لدعاوى أمنية. ومنذ بدأت زيارات اللجنة في أيار/مايو، قام المندوبون بزيارة تسعة أماكن احتجاز، بما فيها سجن إنساين والسجن المركزي في ماندلاي، وثلاثة أماكن للاحتجاز الإداري. ووفقاً للبيان نفسه، أجريت كل زيارة وفقاً لإجراءات العمل الموحدة التي تتبعها اللجنة وشملت مناقشة ابتدائية مع السلطات القائمة بإدارة المرفق، وتفتيش كامل للمكان، والوصول إلى جميع المحتجزين وإجراء مقابلات سرية مع المحتجزين لدعاوى أمنية، الذين أُعطوا الفرصة لكتابة رسائل الصليب الأحمر لأسرهم. وعقد المندوبون اجتماعاً بعد كل زيارة مع السلطات

المسؤولة، وقدموا توصيات تتعلق بالحالة التي لاحظوها. وسلمت حينئذ تقارير مكتوبة سرية لسلطات ميانمار المعنية. وقد اتفقت لجنة الصليب الأحمر الدولية وسلطات البلد على أن يكون باستطاعة المندوبين العودة بشكل منظم إلى جميع الأماكن التي جرت زيارتها. وسيجري توسيع نطاق البرنامج بشكل تدريجي ليشمل جميع مراافق الاحتجاز في ميانمار.

### ثالثا - السّخرة

٢١ - أشار المقرر الخاص في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/53/364، المرفق)، بالتفصيل إلى أعمال لجنة التحقيق التي أنشأتها منظمة العمل الدولية لدراسة الشكاوى التي قدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بشأن التزام ميانمار باتفاقية السّخرة لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩).

٢٢ - ووفقا لما ذكر في التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، انتهك الالتزام بقمع استعمال السّخرة أو العمل الإلزامي في ميانمار في القوانين الوطنية وكذلك في الممارسة الفعلية، بشكل يتسم بالشيوخ وبالمنهجية، مع الاحترام التام لكرامة الإنسان وسلامته وصحته والاحتياجات الأساسية للسكان.

٢٣ - وذكرت اللجنة في استنتاجاتها بشأن مضمون الحالة، أن هناك أدلة كثيرة على شروع استعمال السّخرة المفروضة على السكان المدنيين في جميع أنحاء ميانمار من جانب السلطات ومن جانب الجهات العسكرية فيما يتعلق بالعتالة؛ وتشييد المخيمات العسكرية وصيانتها وتوفير الخدمات لها؛ وبناء الطرق والسكك الحديدية والجسور وصيانتها؛ وغير ذلك من أعمال الهيكل الأساسي؛ والأعمال الأخرى الازمة لدعم الهيئات العسكرية؛ والعمل في الزراعة، وصناعة الأخشاب وغير ذلك من المشاريع التي تتضطلع بها السلطات أو الهيئات العسكرية، أحيانا لتوفير الربح لأفراد خصوصيين.

٢٤ - وقد طلب مكتب العمل الدولي في جلسته ٢٧٤ المقودة في آذار/مارس ١٩٩٩ إلى حكومة ميانمار إجراء جميع التغييرات الضرورية في القوانين لتحقيق تواافقها مع الاتفاقية قبل ١ أيار/مايو ١٩٩٩. كما طلب أيضا من المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن يقدم تقريرا بحلول ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن التدابير التي اتخذتها الحكومة للامتثال للتوصيات لجنة التحقيق.

٢٥ - وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، قدم المدير العام لمنظمة العمل الدولية تقريره. وتضمن وثائق جديدة تؤكد استنتاجات لجنة التحقيق بأن هناك مجموعة مختلفة من أشكال السّخرة منتشرة في جميع أنحاء البلد. ووفرَّ أدلة أخرى على استمرار استعمال السّخرة في ما يقرب من كل ولاية إثنية في البلد كجزء من الحملة الرامية إلى قمع الأقليات الإثنية. واحتوى أيضاً أدلة على استمرار استعمال السّخرة في مناطق بورما. وانتهى المدير العام إلى أنه لا يوجد ما يدل على أن توصيات لجنة التحقيق قد نفذت. ولم يعدل قانون القرى وقانون المدن؛ وما زالت ممارسة السّخرة والعمل الإلزامي شائعة؛ ولا يبدو أنه قد اتّخذ أي إجراء تحت المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات لمعاقبة الذين يُجبرون الناس على السّخرة.

٢٦ - وفي الدورة ٨٧ لمؤتمر العمل الدولي، المعقدة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، نوتش تطبيق ميانمار لاتفاقية السُّخرة لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩) في لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير. ولاحظت اللجنة المعلومات المكتوبة والشفاهية التي وفرتها الحكومة والمناقشة التي أعقبت ذلك. ولاحظت على وجه الخصوص موقف الحكومة القائل بأن استنتاجات لجنة التحقيق ولجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية بالنسبة لتطبيق الاتفاقيات والتوصيات ليس لها أساس. وأن تقرير المدير العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ قد بُني على معلومات خاطئة ومضللة. ولاحظت اللجنة أيضاً إصدار الأمر رقم ٩٩/١ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩، الذي يتضمن توجيهاً بعدم ممارسة سلطة الحصول على السُّخرة بمقتضى قانون المدن لعام ١٩٠٧ وقانون القرى لعام ١٩٠٧.

٢٧ - وأشارت اللجنة إلى التاريخ الطويل للحالة وإلى مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الهيئات الإشرافية التابعة لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك توصيات لجنة التحقيق. ورأى أن التفسيرات التي وفرتها الحكومة لم ترد على الاستنتاجات والتوصيات التفصيلية والمؤكدة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة التحقيق ولجنة الخبراء. ولاحظت مع القلق البالغ ما توصلت إليه لجنة التحقيق من أن هناك معلومات مقنعة متاحة تفيد أن فرض السُّخرة والعمل الإلزامي على نطاق واسع جداً ما زال قائماً. وأبدت اللجنة أسفها لأن الحكومة لم تسمح للجنة التحقيق بزيارة البلد للتحقق من الحالة بنفسها. وقالت إن ذلك كان سيهين الفرصة أيضاً للحكومة لعرض موقفها الخاص أمام اللجنة بطريقة موضوعية ونزيهة إلى حد كبير. وأبدت اللجنة أسفها لأن الحكومة لم تُظهر أي ميل نحو التعاون مع منظمة العمل الدولية في هذاخصوص.

٢٨ - وقامت لجنة الانتقاء بتقديم "قرار عاجل" بشأن ميانمار إلى المؤتمر بكامل هيئاته. وفي القرار المتعلق بانتشار استعمال السُّخرة في ميانمار، أعرب مؤتمر العمل الدولي عن بالغ استيائه لأن:

(أ) الحكومة لم تتخذ الخطوات الضرورية لجعل النصوص التشريعية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص قانون القرى وقانون المدن، متماشية مع اتفاقية السُّخرة، لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٩، على النحو الذي أوصت به لجنة التحقيق؛

(ب) في نهاية القرن العشرين، ما فتئ مجلس الدولة للسلم والتنمية يواصل فرض ممارسة السُّخرة - وهي ليست إلا شكلًا معاصرًا للرق - على شعب ميانمار، بالرغم من التداءات المتكررة من منظمة العمل الدولية ومن المجتمع الدولي بأجمعه طوال الـ ٣٠ سنة الماضية؛

(ج) ليس هناك أدلة مقنعة بأن من يفرضون السُّخرة في ميانمار قد عوقبوا بموجب المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات؛

وقرر:

(أ) أن موقف وسلوك حكومة ميانمار لا يتوافق بالمرة مع الشروط والمبادئ المنظمة للعضوية في المنظمة؛

(ب) أن حكومة ميانمار ينبغي أن تتوقف استنادتها من أي تعاون أو مساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية، فيما عدا المقدمة لفرض المساعدة المباشرة في القيام فورا بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، إلى أن تقوم بتنفيذ التوصيات المذكورة؛

(ج) ألا تتلقى حكومة ميانمار أية دعوة لحضور الاجتماعات والندوات والحلقات الدراسية التي تنظمها منظمة العمل الدولية، إلا الاجتماعات التي لا تهدف إلا إلى تأمين تنفيذ التوصيات المذكورة والامتثال الكامل لها، حتى تقوم بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق.

٢٩ - ويؤيد المقرر الخاص تأييدها تماما استنتاجات وتوصيات لجنة التحقيق المؤيدة بالأدلة، فضلا عن الملاحظات التي أبديت في تقرير المدير العام. وهو يؤيد أيضا تأييدها كاملا التوصيات الواردة في القرار الذي اتخذه المؤتمر الدولي.

٣٠ - ويلاحظ المقرر الخاص أن ممارسة العمل غير مدفوع الأجر والسلخرة في ميانمار قد وثقت لما يزيد عن عقد من الزمن. وتشمل الأنباء التي وردت في عام ١٩٩٩ تشييد المعبد في كونهينغ باستخدام عمال السُّخْرَة، الذين كان من بينهم أطفال تبلغ أعمارهم ٨ إلى ١٥ سنة، والذين شكّلوا نحو ١٠ في المائة من قوة العمل في أي وقت من الأوقات. وعلاوة على ذلك، كانت هناك شكاوى دائمة من استعمال العِتَالَة بالسُّخْرَة للهيئات العسكرية، وأن العتالين يحتجزون لمدة أيام، غالبا دون تغذية وغالبا ما يحرق ضربهم إذا لم يستطعوا مواكبة الرتل العسكري. وهم يُجبرون على حمل الأحمال الثقيلة من المعدات والأغذية عبر أراضي وعرة دون أجر. وتشمل الحالات التي ذكرت امرأة عمرها ٢٢ سنة من مورنغندي كلفت بأداء واجبات العِتَالَة أربع مرات، في الوقت الذي كانت لا تزال فيه تُرْضَع طفليها. وقد ضربت خلال أدائها لواجب العِتَالَة. وفي نهاية الأمر هربت المرأة إلى تايلند. وثمة مثل آخر شمل مزارع عمره ٣٣ سنة من بلدة مورنغندي كان في شباط/فبراير ١٩٩٩ جزءا من جماعة كلفت بحمل الدجاج واللحوم المجففة للوحدة العسكرية ٥٤ من مورنغندين. وقيل إنه كان هناك ٤٠-٥٠ عتالا، جميعهم ينتسبون إلى أقلية شان الإثنية؛ وكان ٥ إلى ٧ منهم من النساء ونحو ١٠ من الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٢ إلى ١٥ سنة. وكان العتالون ينامون على الأرض، بعد ربطهم بنير. ومع ذلك أبقيت النساء بمفردهن وقد يكن قد تعرضن للأذى، لأن المزارعين كانوا يسمعون صرخاتهن. وقيل إن العتالين لم يحصلوا على غذاء ولا على أجر من جانب الجنود. وعند الوصول إلى القرى، كان رئيس القبيلة يطلب منه تغذية العتالين. وروى المزارعون كذلك أنهم كانوا يُضربون بكعبوب البنادق على أعلى أذرعهم، وأكتافهم ورقبتهم.

#### رابعا - الحالة في ولايات الأقليات الإثنية

٣١ - قام المقرر الخاص في تقريره الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان بمعالجة الحالة في ولايات الأقليات الإثنية بالتفصيل. وما زالت أوجه القلق التي أعرب عنها واستنتاجاته صحيحة لسوء الحظ.

٣٢ - والمقرر الخاص يساوره بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المعمّمة الجارية التي تُرتكب ضد الجماعات الإثنية وغيرها من الأقليات في الجزء الشرقي من ميانمار، ولا سيما ولايتي شان وكارين. وهذه الانتهاكات قد جرى توثيقها بشكل شامل من جانب منظمة حقوق الإنسان ومن جانب اللاجئين الذين وصلوا حدثاً إلى تايلاند والذين ذكروا نفس الشخص عن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي ترتكبها الجهات العسكرية، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة، والاغتصاب، والتعذيب، وسوء المعاملة خلال السخرة، والعتالة، والترحيل القسري للقرى والاستيلاء على الأراضي وغيرها من الممتلكات.

٣٣ - ووفقاً للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، نُقل صو سِنْغ، من قرية كِنفخام، ببلدة كونهينغ، قسرياً إلى بلدة كونهينغ في عام ١٩٩٦. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، حصل على ترحيل من السلطات المحلية بالعودة إلى قريته لجمع ماشيته. وقضى الليل في كِنفخام حيث قُبض عليه وقتل رمياً بالرصاص في اليوم التالي من جانب قوات الوحدة ٥١٣ العسكرية في لويليم. وتشمل الحالات الأخرى التي شملتها التقارير عمليات قتل في إقليم بابون في أوائل عام ١٩٩٩ قامت بها القوات التابعة لمجلس الدولة للسلام والتنمية وجيش كايين البوذي الديمقراطي. وقد ذكر أن صو فا بلاو، وهو صبي عمره ١٦ سنة وناو هتو باو، امرأة عمرها ١٨ سنة وكلاهما من طائفة السبتيين، قد قُتلا رمياً بالرصاص عندما فتحت القوات النيران على مجموعة من الطلاب بعد دخول القوات القرية لطلب ٢٠ عتالاً.

٣٤ - وقد تلقى المقرر الخاص معلومات عن ما لا يقل عن ٢٩ من القرويين من ولاية كارين، بما فيهم رضيع وطفلان يبلغان سنتين و ٨ سنوات من العمر زعم أنهم راحوا ضحية مذبحة قامت بها مؤخراً قوات ميانمار. وقيل كذلك إنه في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، دخل طابور من كتيبة المشاة ١٠١، بقيادة المقدم صو وين، قريتي كاوي وهبواي بلاو الواقعتين على بعد ١١ ميلاً شمال مدينة تانينثاي بإقليم مرکوي، مديرية تيناسيريم. وفي اليوم التالي، قيل إن الجنود ذبحوا ما لا يقل عن ٢٢ قروياً. ويقال إن بعض القرويين مازالوا مفقودين. وقيل إن الضحايا قد ضربوا حتى الموت أو طعنوا؛ وثمة آخرون كسرت أذرعتهم وأرجلهم أولاً ثم قتلوا بعد ذلك بينما وضع آخرون في جوالات أرز فارغة وضربوا بالآلة تبييض الأرز حتى ماتوا. وثمة امرأة عمرها ١٩ سنة تدعى ناو نول نال، قيل إن الجنود اغتصبواها جماعة قبل قتلها.

٣٥ - وذكر أيضاً أن الجنود نهبوا ما وجدوه نافعاً ودمروا باقي ممتلكات القرويين تماماً. وقد أخذت القوات ما يزيد عن ٢٠٠ من الماشية إلى معسكر الجيش في قرية تا هبو هتا، الذي يستخدم أيضاً كمركز للترحيل. وقد هرب قرويون آخرون كثيرون من المنطقة وقيل إن ١٣٧ منهم قد وصلوا إلى موقع آمن. وكان هناك ما يقدر بـ ٤٠٠ قروي يحاولون محاولات يائسة الوصول إلى مناطق آمنة وكان يطاردهم جنود ميانماريون من كتيبة المشاة ١٠١ و ١٠٣.

٣٦ - وتلقى المقرر الخاص أيضاً معلومات بأنه في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩، قامت مجموعة من ٤٣ جندي بقيادة قائد السرية مو كياو ومساعده، كا هتاي، من السرية الرابعة، كتيبة المشاة ١٠١، بالذهاب إلى تا هبو هيكي، وهي قرية بالقرب من موقع مذبحة كاوي وهبواي بلاو، حيث قبضوا على مجموعة من ..../..

سبعة من المدنيين من كارين، بما فيهم بنت عمرها ٩ سنوات وامرأة حامل وقتلوهم. وقيل إن كل من المرأة العازبة والطفلة ذات التسعة سنوات قد اغتصبتا جماعياً من جانب الجنود قبل قتلهم. وقد قتلت المرأة الحامل برصاصة أطلقت على منطقة البطن. وقبل ذلك، في ٢٤ تموز/يوليه، قام جنود ميانماريون من كتيبة المشاة ١٠١ بحرق وتدمير ممتلكات القرويين، بما في ذلك مخازن الأغذية والمحاصيل، في قرية تا هبو كي.

٣٧ - وما زال المقرر الخاص يتلقى أباء تفيد أن هناك تدفقاً مستمراً من اللاجئين الجدد إلى تايلاند. ويقال إنآلاف الأشخاص قد وصلوا منذ الزيارة الأخيرة للمقرر الخاص إلى المنطقة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وما زال معدل حالات الوصول الجديدة في ماييلاد، على سبيل المثال، يبلغ نحو ٦٠ أسرة (٣٠٠ شخص) في الشهر. ومع ذلك، فما زال هناك، وفقاً لكثير من الروايات، عدد كبير من المشردين داخلياً - ما يزيد عن ٥٠٠ - في ميانمار يعيشون في ظروف بائسة في الأحراج وفي مواقع الترحيل، حيث تقل الأغذية ويعيشون معرضين لجميع أنواع الأمراض.

#### خامساً - برامج الأمم المتحدة في ميانمار

٣٨ - قام المقرر الخاص وأضعاً في اعتباره التوصية الواردة في الفقرة ٨٢ من تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/35) والفتورتين ٧ (أ) و ٨ (هـ) من قرار اللجنة ١٧/١٩٩٩، بطلب معلومات كاملة من الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببرامجها الجارية في ميانمار. وتبيّن الفقرات التالية فحوى المعلومات التي وفرتها هذه الوكالات للمقرر الخاص.

#### مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

٣٩ - منذ عام ١٩٩٤، تعمل المفوضية في ولاية راخين الشمالية حول مناطق ماونغداو، ورانيدونغ وبوثيد وبنغ. وأنشطة المفوضية مركزة على تقديم المساعدة لللاجئين على العودة إلى الوطن من بنغلاديش وإعادة اندماجهم في قراهم الأصلية، وعلى الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف التي يمكن أن تعمل على تحقيق استقرار السكان المسلمين المحليين وزيادة إمكانياتهم بالنسبة للاكتفاء الذاتي.

٤٠ - وبين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، عاد إلى ولاية راخين الشمالية في ميانمار نحو ٢٣٠ ٠٠٠ لاجئ مسلم من ميانمار في بنغلاديش. وقد عُلّقت عملية الإعادة إلى الوطن في آب/أغسطس ١٩٩٧ واستؤنفت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ومع ذلك، لم يعد منذ ذلك الحين سوى نحو ٣٠٠ شخص بسبب الصعاب الإجرائية المختلفة. وما زال هناك بقية من الحالات تبلغ نحو ٢٢ ٠٠٠ لاجئ في معسكرات في بنغلاديش.

٤١ - وهدف عمل المفوضية في ميانمار هو تسهيل إعادة العائدين من السكان المسلمين وتحقيق استقرارهم (نحو ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة) عن طريق المساعدة في المجتمعات المحلية ودعم الهيكل الأساسي في ..../..

مجالات من قبيل تحسين الطرق، وإمدادات المياه، والمرافق الصحية والرعاية الصحية والمرافق التعليمية. ويجري الاضطلاع أيضاً بالأنشطة المدرة للدخل والأنشطة التدريبية. وفي عام ١٩٩٩ أولت المفوضية اهتماماً كبيراً لتعزيز الأمن الغذائي للأسر الضعيفة للغاية من خلال إدخال التقاوي عالية الغلة ومضاعفة المحاصيل المزروعة.

٤٢ - وتعمل المفوضية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وإضافة إلى ذلك، تقوم خمس منظمات غير حكومية شريكة بالمساعدة في تنفيذ الأنشطة البرنامجية.

٤٣ - وتدعم المفوضية أيضاً بشكل فعلي مشاركة المرأة في أنشطة تقديم المساعدة التي تضطلع بها لكي يتتسنى زيادة ثقتها بنفسها وتعزيز آليات دعم النساء. وهذه الجهود قد صيفت ونفذت في شكل أنشطة من قبيل مراكز مغسايساي للمرأة التابعة للمفوضية، وبرنامج تدريب المرأة على الإلمام بالقراءة والكتابة، وتوفير الإضافات الغذائية للتلميذات، والأنشطة التدريبية والأنشطة المدرة للدخل للقائمات على الأسر المعيشية. وبالمثل تعمل المفوضية على تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال والراهقين بتحسين فرصهم للنظام التعليمي من خلال البرامج التدريبية على القراءة والكتابة المخصصة للأطفال والراهقين. وتعمل المفوضية أيضاً جنباً إلى جنب مع اليونيسيف في تعزيز حقوق الأطفال في ميانمار.

#### برنامج الغذاء العالمي

٤٤ - بدأ الاشتراك التسغيلي لبرنامج الغذاء العالمي في ميانمار في أيار/مايو ١٩٩٤ بعد توجيه النداء المشترك بين المفوضية وبرنامج الغذاء العالمي لتقديم المساعدة في عملية إعادة التوطين وإعادة الإدماج للعائدين الذين هربوا إلى بنغلاديش في ١٩٩٢-١٩٩١. ويجري أيضاً توفير دعم إضافي من أجل تحسين الظروف الاقتصادية في القرى النائية الواقعة في ولاية راخين الشمالية لكي يتتسنى خفض الفرص لخروج واسع النطاق في المستقبل إلى بنغلاديش.

٤٥ - وقام برنامج الغذاء العالمي منذ بدء اشتراكه بتوفير مساعدة غذائية لحوالي ١٧٥ ٠٠٠ من العائدين. وإضافة إلى ذلك، يستفيد نحو ٣٠ ٠٠٠ سنوياً من برامج الغذاء مقابل العمل (بناء الطرق، وجمع المياه، والتغذية المدرسية وما إلى ذلك) بينما يستفيد نحو ١٠ ٠٠٠ من المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي التي تستهدف على وجه التحديد الأسر المعيشية الضعيفة.

#### برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٤٦ - ميانمار هي أحد أكبر منتجي الأفيون والهيروبين في العالم. وقد زاد إنتاج المنشطات من نوع الأمفيتامينات زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما نكب البلد أيضاً بإساءة استخدام المخدرات على نطاق واسع.

واسع في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. والبرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مصممة لمعالجة هذه المشاكل من خلال تهج متوازن، وهو ما سلمت به الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المعقدة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ بشأن مشكلة المخدرات العالمية بوصفه لازما للتغلب على مشكلة المخدرات. والتهج المتوازن بين خفض الطلب والعرض، يتجلى على نحو فعال فيما يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من برامج قطرية وخطة العمل دون إقليمية لجنوب شرق آسيا التي تشمل تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا.

٤ - وفي ميدان خفض الطلب، يعمل البرنامج في شراكة مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمعات المحلية. وتقوم المشاريع الجارية التي يمولها البرنامج في هذا القطاع ببيان عملي لنماذج معالجة المخدرات وإعادة التأهيل في المجتمعات المحلية (ولاية كاشين وولاية شان الشمالية) وتهدف إلى خفض انتشار عملية الحقن فيما بين مستعملي المخدرات (ولاية كاشين).

٤ - وأهم مشاريع البرنامج في ميانمار هو في ميدان خفض العرض. ومشروع مكافحة المخدرات والتنمية في منطقة وا وفي ولاية شان هو مشروع مدته خمس سنوات للتنمية البديلة وتبغ ميزانيته ١٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتضمن المشروع أنشطة إنمائية ورصد زراعة الحشيش الأسود. وتشمل الأنشطة الإنمائية أنشطة تجرى داخل المجتمعات المحلية بشأن الصحة العامة، والتعليم، والهيكل الأساسي (طرق المداخل، والري، وإمدادات المياه، والكهرباء)، إدارة الموارد، الطرق البديلة للرزق (توليد الدخل، حيوانات المزرعة، الأنشطة الزراعية - الحراجية).

٤ - وثمة قيد في ميانمار هو أن معظم مناطق إنتاج الأفيون لم تكن تاريجيا تحت إدارة الحكومة. ومنذ عام ١٩٨٩، أدت اتفاقات وقف إطلاق النار مع المجموعات الإثنية التي تسيطر على هذه المناطق إلى زيادة الاستقرار ووافقت السلطات المحلية تدريجيا على إلغاء زراعة الحشيش الأسود على مراحل. وفي هذه الظروف المحسنة يجري تنفيذ مشروع التنمية البديلة في "وا" على صعيد القواعد الشعبية مع المجتمعات المحلية المنتجة للأفيون، مع التنسيق مع حكومة ميانمار والسلطات الإثنية المحلية.

#### садسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥ - يرحب المقرر الخاص باستئناف لجنة الصليب الأحمر الدولية لأعمالها القيمة وتعاون الحكومة في هذا الخصوص. ومن المأمول فيه أن يستمر هذا التعاون وأن يوسع نطاقه ليشمل جميع السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. ويوضح تعاون الحكومة اعترافها بالمعايير الأساسية وهي أن الأشخاص الذين يحرمون من حقوقهم لهم حق في ألا يتعرضوا للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، وأنهم يجب أن يعاملوا بإنسانية وأن تحترم كرامتهم الإنسانية الأصلية على النحو

المنصوص عليه في المادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي ترد بمزيد من التفصيل في المادتين ٧ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٥١ - ومن الممكن أن يتبيّن في الواقع أن الجهود التي تبذلها وكالات منظومة الأمم المتحدة المضططعة بأنشطة تنفيذية في ميانمار هي أقيم الجهود في مجال توفير المساعدة الإنسانية. وينبغي تكثيف هذه الجهود والتركيز على البرامج التي يضطلع بها على صعيد القواعد الشعبية وينبغي تطويرها من منظور الذين هم في أمس الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم من قبل المشردين، والنساء والأطفال وغير ذلك من المجموعات الضعيفة. وينبغي أن ترتكز هذه البرامج أيضاً على القطاعات التي تكتنفها المشاكل من قبل الصحة والتعليم. ومع ذلك هناك حاجة إلى مواصلة التشاور والتنسيق المنهجيان فيما بين الوكالات لضمان تركيز أنشطة المساعدة على المساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها، ومراعاة القرارات التي تتخذها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان مراعاة تامة.

٥٢ - وفيما عدا التطورات التي أبرزت في الفقرتين الواردتين أعلاه، لم يحدث تقدم في حالة حقوق الإنسان في ميانمار. بل إن كان هناك أي تغيير فإلى الأسوأ. فقمع الحقوق المدنية والسياسية ما زال متواصلاً بل ويزداد كثافة حيثما كان هناك أي شكل من الاحتياج العام أو أي شكل من النشاط السياسي العام. وما زالت القوانين الفرعية تستعمل لحظر ومعاقبة أي ممارسة للحقوق الأساسية المتمثلة في حرية الفكر، والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، ولا سيما فيما يتصل بممارسة الحقوق السياسية المنشورة. ونظام القمع هذا يعرض الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية -- في الحالات التي لا ينتهي فيها -- إلى الخطر بشكل دائم. وحكم القانون لا يمكن أن يقال إنه موجود ومنفذ، لأن النظام القضائي خاضع لنظام عسكري ولا يعمل إلا كأدلة لتنفيذ سياسة قمعية.

٥٣ - ولم تتخذ أي تدابير فعالة لكيح السخرة التي لا تزيد عن كونها شكل معاصر من الرقة، وذلك بالرغم من الالتزامات الدولية التي جرى التعهد بها في حرية؛ وما زالت الممارسة مستمرة باسم التقليد، أو باسم التنمية الاقتصادية.

٥٤ - وفي المناطق الإثنية، تدفع سياسة تحقيق السيطرة السياسية والإدارية المطلقة العسكريين إلى إظهار أسوأ ما يتحلون به من صفات وتسفر عن عمليات القتل، وعن الوحشية والاغتصاب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا ترحم المسنين أو النساء أو الأطفال أو الضعفاء.

٥٥ - ولهذه الأسباب جميعها، يجد المقرر الخاص نفسه مضطراً لسوء الحظ إلى تجديد التوصية التي وضعها في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة.

-----